



أولاً : المظروف الفني ويحتوى على الآتى .

- 1- صورة من مستندات الشكل القانوني للجهة .
- 2- صورة من البطاقة الضريبية سارية، وأخر إقرار ضريبي .
- 3- طبقاً للمادة 23 من قانون رقم 182 لسنة 2018 تقديم إقرار يفيد التزام الشركة بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات السائدة إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك .
- 4- صورة سارية التاريخ من السجل التجاري
- 5- صورة شهادة التسجيل بالمصلحة العامة للضريبة على القيمة المضافة .
- 6- صورته من المستندات الدالة على سابقه الأعمال مماثلة لذات موضوع التعاقد .
- 7- صورة داله على سداد تأمين مؤقت قدره 40000 جنيهاً اربعون ألف جنيهاً لا غير.
- 8- صورة من مواصفات الكراسة موقعه ومعتمده و ختمها بختم الشركة تفيد الإطلاع والموافقة عليها والالتزام بما جاء بها
- 9- موافقة الاتحاد التعاوني المركزي بالنسبة للجمعيات خاص بمناقصة الألبان و منتجاتها فقط .
- 10- بالنسبة للشركات والجمعيات الأهلية المعفاة من الضرائب والدمغات أيهما أو كلاهما , يلتزم مقدم العطاء بتقديم صورة طبق الأصل معتمده من مصلحة الضرائب المصرية تفيد بالإعفاء من الضرائب أو الدمغات.
- 11- تقديم جميع ما يتعلق بالناحية الفنية ولا ينظر لأي نواحي فنية بعد ذلك.
- 12- صور المركز المالي للثلاث سنوات الأخيرة مع تقديم إقرار يفيد أن يكون صاحب العطاء بحسب الأحوال لديه الإمكانات و القدرة على تنفيذ كافة التزامات الوردة بكراسه الشروط و المواصفات بما في ذلك تلبية كافة اشتراطات مزولة النشاط موضوع التعاقد
- 13- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسه الشروط و المواصفات ومحتوياتها .

ثانياً المظروف المالي ويحتوى على :

- 1- قوائم أسعار الأصناف المذكورة بالكراسة بحيث يكون لكل صنف سعر قطعي واحد ويتم حساب قيمه كل صنف وكذلك قيمه إجمالي العطاء حسابياً وتفقيطاً باللغة العربية .
- 2- صورته من المستندات الدالة على سداد التأمين الابتدائي
- 3- إقرار الالتزام بتقديم خطاب ضمان نهائي.
- 4- كافة العناصر التي تؤثر في القيمة المالية في العرض وفقاً لما تقضي به شروط الطرح .



خطاب تقديم العطاء

الأستاذ الدكتور / مدير عام المؤسسة العلاجية

تحية طيبة و بعد،،

نتشرف نحن الموقعين أدناه بأن نقدم طيه عطاونا للدخول في المناقصة العامة لتوريد الألبان ومنتجاتها و المحدد لها
جلسة فض المظاريف الفنية الساعة 12 ظهراً يوم الموافق / / 2026/ و ذلك بمقر المؤسسة العلاجية
الكاننة في 3 شارع مجلس الشعب عابدين القاهر مبني وزاره الصحة .

و قد بيننا أسعارنا في العرض المالي المرفق ونقر بالتزامنا بتنفيذها دون اعتراض . وقد اطلعنا علي كراسة الشروط و
ملحقاتها ووقعنا علي كل ورقة بها بما يفيد العلم كما نقر بأننا مستوفين لجميع الشروط القانونية الخاصة بأهلية التعاقد .
ولم تصدر ضدنا أية أحكام تمس الشرف و النزاهة .

هذا ونرفق تأمين مؤقت قدره أربعون ألف جنيهاً بموجب خطاب رقم بتاريخ / / 2026 علي
بنك..... لصالح المؤسسة العلاجية. وساري المفعول حتى / / 2026/ بموجب أمر دفع الكتروني
علي حساب المؤسسة العلاجية رقم بتاريخ / / 2026 , أو صورة تسوية بخضم التأمين من
مستحقات الشركة التي تقرر الجهة بصلاحياتها للصرف من عمليات أخرى بذات الجهة الإدارية وفي تاريخ جلسة فتح
المظاريف الفنية .

هذا إقرار منا بذلك و موقع بامضائنا

إسم مقدم العطاء

التوقيع

التاريخ



مدة التعاقد

مادة 1:- تبدأ مدة التعاقد من تاريخ التعاقد ولمدة عام وتطبق أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية.

التأمين

مادة 2:- يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت قدره أربعون ألف جنيهاً يسدد عن طريق الدفع الإلكتروني علي حساب المؤسسي للمؤسسة العلاجية برقم أو بمقتضى خطاب ضمان غير مشروط ساري المفعول لمدة أربعة شهور من أحد البنوك التجارية يقر فيه البنك بان يدفع للمؤسسة العلاجية مبلغ الضمان الوارد به عند الطلب ودون الالتفات إلى أي معارضة من مقدم العطاء المرفق كل ذلك مقابل إيصال يرفق صورته بمظروف العطاء المرفق و قبل جلسة فض المظاريف الفنية , كما يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين خصماً من مستحقاته التي تقر الجهة صلاحياتها بصرف من عمليات أخري في ذات الجهة الإدارية وفي تاريخ جلسته فتح المظاريف الفنية .

مادة 3:- على صاحب العطاء الفائز أن يؤدي التأمين النهائي خلال عشرة أيام عمل بنسبة (5%) من قيمة العقد تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه وإخطاره بذلك بخطاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس , و يحتفظ بهذا التأمين لدي المؤسسة لحين انتهاء العقد وذلك بدون أي فوائد .

مادة 4:- إذا لم يقدّم صاحب العطاء الفائز بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة بموجب إخطار يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد جاز للجهة الإدارية , بموجب إخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال و دون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر , إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها .

و يصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق المؤسسة العلاجية مع خصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور وفي حالة عدم كفايتها للجهة المتعاقدة خصمها من مستحقاته لدي أي جهة إدارية أخرى أي كان الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرجوع علياً قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري

مادة 5:- يرد التأمين النهائي بعد أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقاً للشروط حيث يرد التأمين لصاحبه بغير توقف علي طلب منه في مدة لا تتجاوز عشرة يوماً بعد إتمام تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقاً للشروط ما لم تعدل مدة العقد وتطبق أحكام المادة (40) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018.

سحب العطاء

مادة 6: إذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للمؤسسة دون الحاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر , أو استدانته من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور .

و عند انقضاء مدة سريان العطاء يجوز لمقدمه استرداد التأمين المؤقت بطلب يقدم إلى مدير عام المؤسسة وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغى و غير نافذ المفعول فإذا لم يطلب ذلك يعتبر العطاء قابل لاستمرار و الارتباط إلى أن يصل للمؤسسة العلاجية طلب منه بسحب التأمين الابتدائي و عدوله عن عطائه .



تنفيذ العقد

مادة 7:- علاقة العمل تبدأ بين المتعهد و الجهة المتعاقدة بمجرد قبول العطاء و إخطار من يقبل عطائه بذلك و يصبح التعاقد قائماً بينه و بين هذه الجهة طبقاً لهذه الشروط بالنسبة لما قبل من عطائه وأما دفع التأمين النهائي فما هو إلا ضمان تنفيذ هذا التعاقد و يصبح المتعهد ملزماً بالتوريد خلال خمسة عشر يوم علي الأكثر من اليوم التالي لأخطاره بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه بالفاكس أو بريد الكتروني .أو الاستلام من المتعهد أو مندوبه علي صورة الأخطار و تعتبر كراسة الشروط و المواصفات بمثابة تعاقد في حالة التوقيع عليها من المتعهد و الجهة المتعاقدة لحين توقيع واعتماد العقود.

صرف المستحقات

مادة 8 : تقوم الجهة المتعاقدة شهرياً بسداد مستحقات المتعهد عن التوريدات التي وردها خلال الشهر السابق من واقع محاضر لجان الفحص و الاستلام أخذاً في الاعتبار خصم الغرامات التي وقعت عليه إن وجدت.

الغرامات

مادة 9: تم الاتفاق علي توقيع الغرامات التالية في حالة عدم التزام المورد لأوامر التوريد الصادرة من المستشفى أسبوعياً علي النحو التالي :

الغرامة	البند
100 جنيه	في حالة عدم توريد أي صنف أو رفض صنف لعدم مطابقة الشروط و الشراء من السوق المحلي علي حساب الجهة الموردة بجانب الغرامة الإدارية و فروق الأسعار و مائة جنية مشال سيارة
100 جنيه	عدم الالتزام بالجدول الذي تعده لجنة الاستلام لأصناف الخضراوات و الفاكهة أمر توريد
100 جنيه	عدم الالتزام بالمواعيد اليومية المكررة

فسخ العقد

أولاً : يفسخ العقد تلقائياً في الحالات الآتية :-

1. إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع المؤسسة ومستشفياتها أو في حصوله على العقد
2. إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار
3. إذا أفلس المتعاقد أو أعسر .

مع شطب اسم المتعاقد في الفقرة (1 و 2) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة و تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية , مع تطبيق أحكام المادة (50) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

ثانياً : يجوز للمستشفى فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه .

ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بفاكس أو بالبريد الإلكتروني بحسب الأحوال على عنوانه المبين بالعقد . وفي جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه مقابل تأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفي حال عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية , مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري, مع تطبيق أحكام المادة (51) من القانون رقم 182 لسنة 2018 .



حظر التقدم بأكثر من عطاء

مادة 10 : طبقاً للمادة 33 من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة يحظر علي مقدمي المعطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعمليه واحده ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذو صلة بالعطاء.

ويجب علي الجهة الإدارية حال مخالفه الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة استبعاد العطاءات المخالفة ، وأيلولة التأمين المؤقت إلي الجهة الإدارية ، أو فسخ العقد أو التنفيذ علي الحساب ، وأيلولة التأمين النهائي ، وتحميل المتعاقد بأي خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفه الحظر بعد التعاقد .

كما يجب علي الجهات الإدارية إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بأي مخالفه لأحكام هذا القانون و تكون ذات صلة بأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 .

قابلية التجزئة

مادة 11 : بنود هذه العملية .
- قابلة للتجزئة ويتم الترسية لكل بند علي حده.

موعد تقديم الشكاوي

يحق لمقدمي العطاءات حال وجود شكوى من نتيجة البت (الفني / المالي) التقدم بتظلم يتضمن تفاصيل الاعتراض علي قرارات اللجان مؤيدا ذلك بالمستندات الدالة عليه و السابق تقديمها بمظروفه الفني أو المالي وذلك خلال سبعة أيام فقط من تاريخ إعلان نتيجة البت (الفني / المالي) ، علي أن يقدم ذلك بخطاب رسمي لإدارة التعاقدات .

- طبقاً للمادة "6" من اللائحة التنفيذية تلتزم أداره التعاقدات بدراسة الشكاوي المقدمة لها ، و يجوز لها الاستعانة بمن تراه من المختصين بحسب طبيعة الشكوى المقدمة ، و ترفع تقريراً مفصلاً للسلطة المختصة بنتيجة ما انتهت إليه دراستها من قرارات لاعتمادها وذلك كله خلال مدة لا تجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكوى المستوفاة .

وفور اعتماد السلطة المختصة لقرارات نتيجة دراسة الشكاوي تلتزم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكوى بها ، كما يخطر مكتب شكاوي التعاقدات العمومية بتلك القرارات بالإضافة إلي نشرها علي بوابة التعاقدات العامة .

مواعيد توريد الأغذية

يلتزم المتعهد بتوريد الأصناف المذكورة بكراسة الشروط بالمواعيد التالية :-

يتم توريد الخبز - اللبن المبستر - الزبادي - الخ وباقي الأغذية الطازجة الساعة الثامنة صباحاً .
أن يتم النقل بوسائل النقل المستوفاة لكل الشروط الصحية اللازمة و للجنة الاستلام فحص الأصناف الموردة واستبعاد التالف و الغير مطابق للموصفات .



مدة سريان العطاء

مادة 23: يعتبر هذا العطاء ساري المفعول اعتبارا من تاريخ تقديمه لإدارة التعاقدات بالمؤسسة العلاجية ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ انعقاد لجنة فتح المظاريف ولا يحق له سحبه إلا وفقا للشروط الواردة بالمادة (6) من كراسة الشروط

قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العام الصادر برقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية مكملًا ومتمما لهذه الشروط
مقدم العطاء:.....

التاريخ: / / 2026/



إقرار مقدم العطاء

أقر أن الموقع أدناه بان جميع الأوراق المقدمة بالمظروف الفني صحيحة وسليمة وان جميع ما ورد بها من بيانات صحيح وأتحمل المسؤولية القانونية كاملة إمام جميع الجهات عما ورد بهذه المستندات كما انه في حاله عدم تمكني أو من ينوب عنا في الحضور للجنة فض المظاريف الفنية -أتعهد بأن استوفي كافة البيانات و المستندات التي تمكن اللجنة الفنية من إنهاء أعمالها علي الوجه الأكمل وفي غضون المدة القانونية الممنوحة لنا قانونا وان متابعه مطابقة العطاء من عدمه مع اللجنة الفنية إنما هو من بالغ مسؤوليتي و الشركة سواء

وهذا إقرار مني بذلك ،،

المقر بما فيه

الاسم :

التوقيع :

خاتم الشركة :



الشروط العامة

الشروط التي يتعهد بها المورد على النحو التالي :

- ❖ تكتب أسعار العطاء بالعملة المصرية رقماً و حروفاً باللغة العربية ويدون سعر الوحدة في كل صنف كما هو مدون بجدول الفئات دون تغيير أو تعديل في الوحدة .
- ❖ لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من الموصفات الموضوعه أو إجراء تعديل فيها مهما كان نوعه وإذا رغب في وضع اشتراطات خاصة أو إجراء تعديلات فعلية إن يكتبها في خطاب مرافق لعطائه الفني علي إن يشير إلى هذا الخطاب في العطاء نفسه أو يرسل تعديل بعد ذلك باليد علي إن يصل قبل جلسة فض المظاريف الفنية ولن يعتد بغير ذلك من وسائل المراسلات ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد جلسة فض المظاريف الفنية
- ❖ الأسعار التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل و تغطي جميع المصروفات و الالتزامات و الضرائب و ضريبة القيمة المضافة أياً كان نوعها التي يتكدها بالنسبة لكل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام جميع الأعمال و تسليمها للجهات المتعاقدة في مواعيدها وفي مقارها .
- ❖ سابقة أعمال في هذا المجال و ذلك بتقديم شهادة تفيد الالتزامات التعاقدية علي الوجه الأكمل من مستشفيات حكومية و خلافة و يرفق معها عقد التوريد لنفس سابقة الأعمال المقدمة علي إن تكون بحجم أعمال مماثل لحجم العطاء المتقدم إليه .
- ❖ بالنسبة للجمعيات التعاونية يتعين عليها إن ترفق بعطائها موافقة الاتحاد التعاوني المركزي بالموافقة علي التصريح لها بالتقدم في هذه المناقصة الألبان و منتجاتها فقط و إنها مرخص لها بالمزاولة هذا النشاط مع إرفاق قرار التأسيس و النشر بالوقائع المصرية و النظام الداخلي للجمعية و تقديم أخر ميزانيه معتمدة من الاتحاد التعاوني المركزي .
- ❖ مدة سريان العطاء عن 90 يوم من تاريخ جلسة فتح المظاريف.
- ❖ تخضع إجراءات هذه المناقصة للقانون 182 لسنة 2018 وأي تعديلات تطرأ بعد ذلك .
- ❖ العينات المشكوك في سلامتها يتم تحليلها بمعامل وزارة الصحة () علي إن يتم خصم تكاليف التحاليل من مستحقات المورد الشهرية و تعتبر نتائج تحليل معامل وزارة الصحة () نهائية لا رجعة فيها .
- ❖ المتعهد مسنول مسنولية كاملة عن اخذ و نتائج تحليل جميع العينات التي يتم أخذها بمعرفة مندوب الصحة
- ❖ يتم توريد منتجات الألبان في الثلث الأول من فترة صلاحيتها.
- ❖ يلتزم المورد بنقل منتجات الألبان إلى وحدات المؤسسة في وسائل نقل مطابقة للشروط و الصلاحية المتعارف عليها
- ❖ في حالة قبول العطاء من أحد الموردين فعلية القيام بتوريد الأصناف حسب الاحتياجات الفعلية من إجمالي الأصناف المسندة إليه في مده لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بقبول العطاء .
- ❖ في حالة الامتناع لأي سبب من الأسباب فللمستشفى الحق في الشراء المباشر من غير دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار علي حسابيه و مطالبته بفروق الأسعار إن وجدت بخلاف التعويضات الأخرى.
- ❖ يتعهد المورد بتوريد الأصناف المطلوبة مطابقة للعينات المختارة أو المواصفات المطلوبة وفي حالة عدم مطابقتها للمواصفات فللمستشفى الحق في رفضها و يلتزم المورد باستلامها و توريد الأصناف المطلوبة في المدة المقررة و إذا امتنع أو تأخر عن ذلك فللمستشفى الحق في اتخاذ للإجراءات اللازمة لحفظ حقها
- ❖ يفسخ العقد في الحال ويصادر التأمين إذا ثبت بتحقيق رسمي إن المتعهد أو ممثليه يسيئوا الخلق بأن تعدوا علي القائمين بأمر التغذية بما ينافي الآداب العامة مع أخطار وزارة المالية بوقف التعامل مع المتعهد لأسباب تتعلق بحسن السمعة .
- ❖ المناقصة لمدة عام تبدأ من / / 2026 أو من تاريخ صدور أمر التوريد للمورد و للمستشفى الحق في إلزام المورد بالاستمرار في توريد الأغذية موضوع المناقصة بنفس الشروط و الأسعار و المواصفات المتعاقد عليها بما لا يتجاوز 15 % من القيمة الإجمالية لكل بند .
- ❖ لا يحق للمورد فرض صنف بعينه من البدائل المختلفة لكن يحق للمستشفى اختيار نوع دون الأخر طبقاً لطبيعة التشغيل بالمستشفى دون ادني اعتراض من المورد علي ذلك .
- ❖ يتم فحص منتجات الألبان قبل الاستلام للتأكد من سلامتها و مطابقتها للمواصفات داخل مخزن و مطبخ المستشفى بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض وبحضور الجهة الموردة طبقاً للتعليمات
- ❖ يحق للأجهزة والجهات الرسمية التابعة للدولة وإدارة الخدمات الفندقية بالمؤسسة العلاجية التفتيش علي حسن سير وسلامة تنفيذ التعاقد دون اعتراض علي ذلك من المورد 0
- ❖ يحق لإدارة المستشفى ومسئولي الأمن بها تفتيش أي صناديق أو أجولة أو عبوات تدخل أو تخرج من مطابخ المستشفى دون أي اعتراض علي ذلك من المتعهد 0
- ❖ علي الجهة الموردة تعيين شخصاً أو أكثر بخطاب موصي عليه للمستشفى ليكونوا مندوبين في تسليم الأصناف الموردة للمستشفى ويجوز تغيير هؤلاء المندوبين بنفس الطريقة وكذلك مندوبي المتعهد الذين يباشرون إحصار الأصناف للمستشفى



يوميًا مع مراعاة إن تتوافر فيهم الاشتراطات الصحية المنظمة في هذا الشأن مع تقديم (صورة البطاقة و الشهادة الصحية) ومن حق اللجنة طلب تغيير المندوبين إذا رأت ما يبرر ذلك 0

- ❖ تقوم المستشفى بتبليغ احتياجاتها وذلك بأمر كتابي يسلم لمندوب المورد الساعة الثانية عشر ظهراً لليوم التالي أو بالطريقة التي تحددها المستشفى وفقاً للنظام المعمول به 0
- ❖ يتم إعداد أمر التوريد لمنتجات بمعرفة أمين المخزن بالأصناف أو الكميات المطلوبة للمرة التالية ويوقع المتعهد باستلام أمر التوريد حتى يمكن شراء أصناف من الخارج إذا لم يتم التوريد في الميعاد مع توقيع الغرامات وفي حالة الامتناع عن استلام أمر التوريد يثبت ذلك بمعرفة اللجنة الاستلام ويتم الشراء علي حساب المورد مباشرة و تنفيذ الغرامة المقررة في بند الغرامات 0
- ❖ عمل محضر فحص واستلام وقت الاستلام مباشرة و يسلم للمورد صورة منه بالأصناف الموردة ولا يؤجل كتابة المحضر إلى وقت لاحق
- ❖ يتم تسليم الأغذية الطازجة بداخل مطبخ و مخزن المستشفى دون احتساب أجور عمال أو مشلات أو نقل وخلافه وتكون مطابقة للطلب الذي يسلم لمندوب المورد وطبقاً للمواصفات 0
- ❖ لا يجوز لمن ترسوا عليه هذه المناقصة التنازل عن كل أو جزء منها كما لا يجوز إنابة الغير في تنفيذ أي من الالتزامات الناشئة عنها 0
- ❖ في حالة رفض الأصناف بمعرفة لجنة الاستلام يجب علي الجهة الموردة نقلها فوراً بمجرد صدور أمر شفوي من اللجنة وإبدالها فوراً في زمن لا يتجاوز ساعتين والا يتم شرائها من الغير في نفس اليوم مع خصم الفرق في السعر وتوقيع الغرامات المنصوص عليه في القانون رقم 182 لسنة 2018 مضافاً إليها 4 % مصاريف إدارية ومبلغ مائة جنيه أجره مشال السيارة كما يتم تطبيق الإجراءات في حالة عدم التوريد أو التأخير فيما عدا الأصناف غير الصالحة للاستهلاك الآدمي أو الغير مطابقة للمواصفات فتصادر أو تعدم وإذا تكرر من المورد التأخير أو عدم التوريد ثلاث مرات متوالية فيتم إنذاره بكتاب موصي عليه بالترامه التوريد
- ❖ المتعهد ملزم بجميع ما جاء بالمواصفات الواردة بكراسة الشروط والأصناف التي لم يرد بها مواصفات يطبق بشأنها المواصفات القياسية المصرية المعمول بها في هذا الشأن 0
- ❖ إذا تكررت مخالفات المتعهد ومقياس ذلك الغرامات في شهر من الشهور 20 % من المستحق له من ثمن الأغذية الموردة فينذر المتعهد بخطاب موصي عليه بعلم الوصول بالغاء التعاقد فإذا استمر الحال علي ما هو عليه 20 يوم أخرى في أي وقت كان من مدة التعاقد فإن للمستشفى الحق في إلغاء التعاقد علي أن يكون جميع ما يترتب علي هذا الإلغاء من نفقات ومن فرق السعر ومصاريف وخلافه علي حساب المتعهد و تتخذ هذه الإجراءات القانونية لحفظ حق المستشفى و يكون لها الحق في حالة ما إذا كثرت المخالفات من أحد المتعهدين بالا تسمح له بالدخول في العطاء الجديد
- ❖ الجهة الإدارية غير مسنولة عن أخطاء المورد او تابعة وتلف اي من الأصناف الموردة بنتيجة التقاعس أو عدم الالتزام ولا يحق للمورد المطالبة بأية تعويضات نتيجة لذلك
- ❖ يلتزم مقدم العطاء بتقديم الشهادة الدالة علي استيفاء نسبه المكون الصناعي المصري الصادرة من اتحاد الصناعات المصرية و المعتمدة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند تقديم عطائه و تكون ضمن المستندات الواجب إرفاقها بالمظروف المالي (الالتزام عي الشركات الحاصلة علي تلك الشهادة)



إقرار مُقدم العطاء

أقر أنا **الموقع أدناه طبقاً للمادة 23 من قانون رقم 182 لسنة 2018** تقديم إقرار يفيد التزام الشركة بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات السائدة إذا تطلبت طبيعة العملية

-
ذلك وهذا إقرار منى بذلك،،

المُقر بما فيه

الاسم :

التوقيع :

خاتم الشركة :



إقرار مُقدم العطاء

أقر أنا الموقع أدناه ان لديه الإمكانيات والقدرة على تنفيذ كافة التزاماته الواردة بكراسة الشروط والمواصفات بما في ذلك تلبية كافة اشتراطات مزاولة النشاط موضوع التعاقد .

ذلك وهذا إقرار منى بذلك،،

المُقر بما فيه

الاسم :

التوقيع :

خاتم الشركة :



إقرار مُقدم العطاء

أقر أنا الموقع ادناه إقرار يفيد التزام الشركة بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها

ذلك وهذا إقرار منى بذلك،،

المُقر بما فيه

الاسم :

التوقيع :

خاتم الشركة :



مواصفات الألبان و منتجات الألبان على النحو التالي :

أولاً - الألبان :-

- يجب أن تكون الألبان مطابقة للقانون رقم 132 لسنة 1950 و القرار الصادر في 21 يوليو لسنة 1952 م
- يلتزم المورد بتوريد لبن مبستر معقم كامل الدسم أو نصف دسم أو خالي الدسم حسب طلب المستشفى في عبوات تتراباك
- أن يورد اللبن من أصناف (بالهنا - صباحو - فرجللو - جوي - بشاير - جرين لاند - لبنيتا - تويست - امريكانا - ميلكي لاند - قشطه) .
- أن يورد اللبن في عبوات 200 جم بالمصاصة أو عبوات واحد كيلو جرام او نصف كيلو حسب طلب المستشفى مدون عليها تاريخ الإنتاج و الصلاحية و مطابق للمواصفات القياسية الصادرة بهذا الشأن .
- في حالة رفض الكمية الموردة أو بعضها لعدم الصلاحية يلتزم المورد بتوريد الكمية صالحة بدلا منها في نفس اليوم وفي موعد أقصاه الساعة العاشرة و النصف صباحاً و إذا لم يقم بالتوريد أو استبدال الغير صالح المشار إليه تقوم اللجنة الطالبة بشراء كمية الألبان اللازمة لها في نفس اليوم علي حساب الموارد مع إضافة الغرامة المقررة في بند الغرامات .

ثانياً - الزبادي :-

- إن يورد الزبادي من إنتاج أصناف (بيتي - لبنيتا - جوي - بخيره - نستله توريدات خاصة - لاكتيل - المراعي - بالهنا) 1.5% دسم او 3 % دسم حسب طلب المستشفى
- يجب أن يكون الزبادي معبأ في عبوات محكمة الغلق إلكترونيا و بغطاء فضي مدون عليها تاريخ الإنتاج و الصلاحية و جهة الإنتاج علي أن تورد في عبوات وزن 110 جرام مطابق للمواصفات القياسية المصرية الصادرة بهذا الشأن .

ثالثاً - الجبن الأبيض :-

- يجب أن يكون مطابقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالجبن رقم الصادرة في هذا الشأن
- أن يكون من أصناف (المصريين - دومتي - بيتي - جهينة - باندا- طعمة - عبورلاند - جبنتي - جرين لاند- رودس - دولفين - بوك - البطريق) على أن يكون قليل الملح .
- أن يكون الجبن المورد مصنوع من اللبن الطازج أو خليط من منتجاته الطازجة أو المركزة أو المجففة بعد البسترة و تعقيمها
- يجب أن يكون الجبن خاليا من الحبيبات و متجانس ولا يتفتت عند التقطيع .
- يجب توريد الجبن القريش حسب طلب المستشفى في عبوات واحد كيلو جرام من الشركات السابق ذكرها .
- يجب أن يكون خالياً من أي نوع من أنواع الدسم بخلاف دسم الحليب ولا تقل نسبة الدسم محسوبة علي أساس المادة الجافة عن 55 % .
- يجب أن يكون خالياً من المواد الحافظة باستثناء ملح الطعام و كذلك المواد المعدنية و النشوية أو المعادن السامة أو الشوائب أو القاذورات أو الحشرات أو الديدان أو الفطريات و الميكروبات الممرضة و سمومها .
- يجب أن يورد الجبن وزن 65 جرام مبيناً عليها ما جاء بالمواصفات القياسية المصرية و الخاصة ببيانات بطاقات منتجات المواد الغذائية المعبأة علي أن توضح علي العبوات أو البطاقات الملصقة عليها بطريقة غير قابلة للمحو أو الطمس البيانات الآتية : اسم المنتج و علامته التجارية - اسم المنتج و نوعه - نسبة الدهون إلى المواد الصلبة الكلية البيان - المكونات و المواد المضافة إليه - الوزن الصافي - تاريخ الإنتاج و مدة الصلاحية أو تاريخ انتهاء الصلاحية - اشتراطات الحفظ) .

رابعاً- الجبن المطبوخ (النستو) :-

أولاً:دهن طبيعي

- يجب أن يكون مطابق للمواصفات القياسية الصادرة في هذا الشأن و الخاص بمعجون الجبن المطبوخ الدهن الحيواني
- في حالة توريد دهن نباتي يكون وزن القطعة 12.5 الي 15 جرام وان تكون مطابقة للمواصفات القياسية بهذا الشأن .
- يجب أن تكون من إنتاج شركات (بريذيدون- ميلكانا - لبنيتا - باندا)

ثانياً: دهن نباتي

- يجب أن يكون مطابق للمواصفات القياسية الصادرة في هذا الشأن و الخاص بمعجون الجبن المطبوخ الدهن النباتي
- يجب أن تكون من أصناف (طعمه- باندا- أبو الولد - بالهنا - ديرى)
- يجب أن يكون وزن القطعة 12.5 جم ولا يقبل أوزان اقل و تورد في علبة 8 قطع أو 16 قطعة مغلفة آليا و مدون عليه تاريخ الإنتاج و تاريخ انتهاء الصلاحية أو مدة الصلاحية و اشتراطات الحفظ .
- يجب أن يكون طبيعياً في خواصه و يعتبر تالفا إذا كان هناك تغير في اللون أو كان في حالة جفاف متقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن أو الانتفاخ أو فجوات غير طبيعية بكثرة أو كان حامضاً أو زنخاً .

خامساً - جبن أيدام (فلمنك) مستوردة:-



- يجب أن تكون وارد الخارج ويفضل أصناف خشالة أو فريكو
- يجب أن يورد علي شكل كرات حمراء اللون أو جودة قرص قوامها غير طري زيادة عن الحد المعتاد
- تورد في عبوات مدون عليها جميع بيانات الإنتاج من حيث بلد الصنع - اسم المستورد - تاريخ الإنتاج - مدة الصلاحية و مطابق للمواصفات القياسية الصادرة بهذا الشأن و مدون عليها كلمة جبن فلمنك أو أيدام و ليس جبن مطبوخ في عبوات لا تقل عن كيلو و نصف .
- يجب أن يكون سطحها أملس لامع غير مشقق .
- يجب أن تكون كل كرة كتلة واحدة قليلة الثقوب خالية من الفجوات .
- يجب ألا تقل نسبة الدسم إلى مجموعة المواد الصلبة عن 40 % .
- يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة عن 40 % .

سادسا - جبن أيدام (فلمنك) :-

- يجب أن تكون مصري ماركة تشيزا او لبنيتا أو الزهار أو جرين لاند أو المراعي ماينز طبيعي الدهن
- يجب أن يورد علي شكل كرات حمراء اللون قوامها غير طري زيادة عن الحد المعتاد
- تورد في عبوات مدون عليها جميع بيانات الإنتاج من حيث بلد الصنع - تاريخ الإنتاج - مدة الصلاحية و مطابق للمواصفات القياسية الصادرة بهذا الشأن و مدون عليها كلمة جبن فلمنك أو أيدام و ليس جبن مطبوخ في عبوات لا تقل عن كيلو و نصف
- يجب أن يكون سطحها أملس لامع غير مشقق .
- يجب أن تكون كل كرة كتلة واحدة قليلة الثقوب خالية من الفجوات .
- يجب ألا تقل نسبة الدسم إلى مجموعة المواد الصلبة عن 40 % .
- يجب ألا تزيد نسبة الرطوبة عن 40 % .

سابعا - الجبن الرومي :-

- يورد الجبن الرومي حسب المواصفات القياسية المصرية الصادرة في هذا الشأن
- يجب أن يكون مصنع من لبن كامل الدسم خالي من الدهون الغريبة بخلاف دهن اللبن . يجب أن يكون قد تم إنتاجه لمدة لا تقل عن أربعة اشهر ولا تزيد عن ستة اشهر ومدون عليها تاريخ الإنتاج و مدة الصلاحية و اسم الشركة المنتجة .
- يجب ألا تقل نسبة الدسم محسوبة علي أساس المدة الجافة الكلية عن 45 %
- يجب أن يكون مقبول الطعم و الرائحة و خالي من المرارة و الترنخ و الحموضة .
- يجب أن يكون اللون طبيعياً .
- يجب ألا يحتوي علي فجوات غير طبيعية أو انتفاخ .
- يجب ألا يحتوي علي مواد حافظة بخلاف ملح الطعام .

تاسعا - الجبن الشيدر طبيعي :-

- أن يكون وارد الخارج و يفضل ماركة خشالة
- أن يكون في عبوات مدون عليها بلد المنشأ و اسم المستورد و تاريخ الإنتاج و مدة الصلاحية و مطابق للمواصفات القياسية الصادرة في هذا الشأن
- إن يورد مقبول الطعم و الرائحة خزين جيد خالي من الفطريات
- يجب أن يكون سطحها أملس لامع غير مشقق .

ثامنا - الجبن الشيدر طبيعي مصري

- يجب أن تكون مصري ماركة المراعي الخضراء او ماينزا أو جرين لاند أو تشيزا
- أن يكون في عبوات مدون عليها بلد المنشأ و اسم المستورد و تاريخ الإنتاج و مدة الصلاحية و مطابق للمواصفات القياسية الصادرة في هذا الشأن



-
- إن يورد مقبول الطعم و الرائحة خزين جيد خالي من الفطريات
 - يجب أن يكون سطحها أملس لامع غير مشقق .

تاسعا – الزبدة خليط .:

- يجب أن تكون خليط معبأة و طازجة و معروف مصدر إنتاجها و مدون عليها تاريخ الإنتاج و مدة الصلاحية و أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية الصادرة في هذا الشأن 80 % .



الشروط العامة الفنية والكميات

رقم البند	البيان	الوحدة	الكمية
1	لبن مبستر تتراباك 500 جرام	كيلو	6405
2	لبن مبستر عبوة 200 مل	عدد	65542
3	زبادى معيا 110 جرام 3 % دسم	عدد	180450
4	جبين ابيض عبوة 65 جرام	عدد	263277
5	جبين نستو طبيعي	عدد	276500
6	جبين نستو نباتي	عدد	63000
7	جبين رومي قديم	كيلو	434
8	جبين فلمينك طبيعي	كيلو	464
9	جبين قريش	كيلو	230
10	زبدة صفراء خليط	كيلو	142

المظروف المالى

مرفقات المظروف المالى
جدول الأسعار
ثانيا مرفقات تقدم من مقدم العطاء



المؤسسة العلاجية

هيئة عامة

إدارة المشتريات

بالشروط و المواصفات المعلن

إقرار الدخول فى المناقصة العامة لتوريد

عنها

صورة من المستندات الدالة على سداد التأمين الإبتدائى



المؤسسة العلاجية
هيئة عامة
إدارة المشتريات



جدول الفئات والأسعار

رقم البند	البيان	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
1	لبن مبستر تتراباك 500 جرام	كيلو	6405		
2	لبن مبستر عبوة 200 مل	عدد	65542		
3	زبادى معبا 110 جرام 3 % دسم	عدد	180450		
4	جبين ابيض عبوة 65 جرام	عدد	263277		
5	جبين نستو طبيعي	عدد	276500		
6	جبين نستو نباتي	عدد	63000		
7	جبين رومي قديم	كيلو	434		
8	جبين فلمينك طبيعي	كيلو	464		
9	جبين قريش	كيلو	230		
10	زبدة صفراء خليط	كيلو	142		



العقد

أنه في يوم الموافق 2026/ / تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً:	
الكاين مقرها /	
بصفتها: وهي الجهة المعنية:	المستفيدة من عملية: -
ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد	
صفته:	رئيساً لمجلس إدارة الهيئة.
ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة) :	بصفة / بصفتها الوظيفية:
بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم:	الصادر في:

(طرف أول)

ثانياً: شركة	
الكاين مقرها /	
وشكلها القانوني :	والمصنفة :
سجل تجاري رقم:	مكتب سجل تجاري:
بطاقة ضريبية رقم:	
تليفون رقم:	فاكس رقم:
بريد إلكتروني:	
ويمثلها (السيد/السيدة) :	بطاقة رقم:
بصفته/بصفتها:	بموجب:
بصفته / بصفتها المتعاقد معه:	

(طرف ثان)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء:	
وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط ومتطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه.	
بكراسة الشروط والمواصفات:	(العطاء / العرض) المقدم منه ، والذي قبله الطرف الأول .
وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة) :	السيد الأستاذ الدكتور/ - رئيس مجلس الإدارة
اسم المفوض عنه:	قرار رقم :
إجراءات طرح العملية رقم :	الصادر في : / / بتاريخ :
وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (692) لسنة 2019.	
(والإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر)	
وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ:	
بشان (المناقصة / العامة / المحدودة / المحلية) ذات المرحلتين ، الممارسة (العامة / المحدودة)	
الاتفاق المباشر رقم :	



للتعاقد علي:

ووفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (لجنة البت في المناقصة /
الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر)

بجلستها المعقودة يوم: الموافق :

من قبول (العطاء / العرض)

المقدم من الطرف الثاني بمبلغ : فقط وقدرة :

والذي تمت الترسية بناء عليه، باعتباره (الأفضل شروطا والأقل سعرا / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابته للشروط
والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ : / /
وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي :-
البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات (العطاء/ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات
والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت في المناقصة / الممارسة / اللجنة
الاتفاق المباشر) .

رقم : لسنة : وأمر التوريد المؤرخ :

جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومتمة ومكملا لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرققة بهذا العقد جزءا لا يتجزأ منه: ملحق (١) وصف موضوع العقد. ملحق (٢) الاشتراطات الخاصة
ملحق (٣) التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقا للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية
والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ

فقط وقدرة: لا غير شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة



البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه:
يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات و الأصناف محل العقد بمخازن الطرف الأول وعنوانها :-

وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة : (طبقا لكراسة الشروط والمواصفات)
تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بامر التوريد المؤرخ في
كما يلتزم بان يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بان يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعليا لردھا إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه:

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات و الأصناف محل العقد
وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة : (طبقا لكراسة الشروط والمواصفات)
تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بامر التوريد المؤرخ في / /
وذلك علي نفقته الخاصة وطبقا للبرنامج الزمني التالي :
الكمية : تاريخ التوريد : مكان التوريد :

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم : الموافق / / في تمام الساعة :
موعدا لاتعداد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.
ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل اسبوع تأخير أو جزء منه ويحد أقصى اربعة اسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقا للطرف الأول ويكون البيع وفقاً الأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (182) لسنة 2018م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم(692) لسنة 2019م .

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس ، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة :-
تبدأ من تاريخ: / / ضد عيوب الصناعة . أو عيوب آخري :

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد الطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعليا خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوم تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم :
بالبنك :
وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.



البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.
ويظل الطرف الثاني وحدة مسنولا عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

كلف الطرف الأول (السيد/ السيدة):	الوظيفية:
بصفتها/ بصفتها	بموجب القرار رقم:
الصادر في	مسنولا/مسنولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو أذن مسبق. وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند العشريين من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز	من
المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير،	
وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير بحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:	

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أي كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو انهواؤه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بباية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسنول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- 2- قيام إدارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف. وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أي كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.



البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر .

البند الثاني والعشرون

يسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقا للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (91) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم. تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوما، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل واربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول	الطرف الثاني :
الاسم:	الاسم:
الصفة: رئيس مجلس الاداره	الصفة:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في / / 20، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في / / 20